المحاضرة العاشرة :

خامساً : علاقة علم السياسة بالاقتصاد :

إن العلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة شديدة الارتباط و التأثير المتبادل ، فالموقع الذي تحتله المشاكل الاقتصادية والمالية في نشاط الدولة والأفراد هو خير دليل على العلاقة المتينة بين السياسة والاقتصاد . فالاقتصاد يهتم بالجهود التي يبذلها المواطن من أجل إشباع حاجاته المادية ، وهذه الجهود ذاتها تخضع للضوابط والقواعد السياسية التي يقوم عليها المجتمع ، وبالمقابل هذه الضوابط والقواعد تتأثر بالمعطيات الاقتصادية .

وربما هذا ما دعا الماركسية إلى إنكار وجود ظواهر سياسية قائمة بذاتها واعتبار الدولة ظاهرة ثانوية مرتبطة بالبنية الاقتصادية ، وإن القدرة السياسية ظاهرة اقتصادية طبقية وأداة لسيطرة طبقة على أخرى ، وإن الدولة وليدة التناقضات الطبقية وتزول بزوالها. والحقيقة ، مهما كان تأثير الاقتصاد في السياسة كبيراً لا يمكننا تفسير الظاهرة السياسية تفسيراً وحيد الجانب ، كما انه لا يمكننا القبول بالنظرية الليبرالية القائلة بفصل السياسة عن الاقتصاد . وبعدم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي لأن الواقع أثبت دور وأهمية تدخل الدولة في الأقتصاد وخاصة أثناء فترة الأزمات الاقتصادية .

ان للمعطيات الأقتصادية أثرا بارزاً على السياسة ، سواء أكان على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي ، وللعوامل الاقتصادية دور بارز في أعطاء النظام السياسي مميزات خاصة ، فالدول الغنية تميل عادة إلى اعتماد أنظمة ليبرالية ، وبينما الدول الفقيرة تكون الأكثر ملائمة لإقامة أنظمة استبدادية بسبب شح الموارد الاقتصادية ، أو سوء توزيع الثروة الاقتصادية . وإلى جانب ذلك فان النظم السياسية منذ القدم ارتبطت بالأوضاع الاقتصادية فيها ، فقد اقترنت الأنظمة الحكم الملكية المطلقة بوجود النظام الإقطاعي . بينما ترادفت النظم السياسية البرجوازية مع أنظمة الحكم الدستورية المقيدة .

وفي بداية العهد الاستعماري ، كانت الطبقة الرأسمالية و البرجوازية تفرض على حكوماتها التوسع الاستعماري بحثاً عن المواد الأولية والأسواق التجارية ، ولذلك اتبعت سياسة بناء جيوش قوية حديثة و إرسال البوارج الحربية والسفن الحماية رعاياها ، ومنع الدول الأخرى من منافستها في مختلف القارات .

إن الازدهار الاقتصادي يساعد على الاستقرار السياسي ، بسبب الحد من موجة المطالب الاستجابة لدعوات التغيير ، بينما تساعد الأزمات الاقتصادية على حصول تغييرات سياسية كبيرة وجذرية .

ومن ناحية أخرى فان للموارد الطبيعية أثراً في رسم سياسة الدول الخارجية وتحديد نفوذها ، فالدول الغنية بمواردها الطبيعية هي الأكثر تحرراً في علاقاتها الخارجية من الدول التي تفتقر لهذه الموارد .

وعلى الرغم من أهمية الاقتصاد في السياسة ، فان هناك تأثيراً للسياسة على الاقتصاد كثيرا ما تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي عبر القوانين والتشريعات التي تحقق الهدف الاقتصادي في زيادة ثروتها وقوتها ، وفي استغلال الموارد المختلفة لإشباع حاجات السكان من السلع والخدمات . وتكون وظيفة الدولة في النظام الاشتراكي واسعة وتتدخل في كل مجالات الاقتصاد والادارة والاستيراد والتصدير وغيرها . أما في الدول ذات النظم الرأسمالية فان تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي يكون جزئياً بسبب قانون السوق والمنافسة الحرة .

ان تدخل الدولة في المجال الاقتصادي يتدرج من حد أدني يبدأ من وضع القوانين التي تنظم وتفرض الضرائب ، وسن التشريعات المتعلقة بالملكية العقارية و الشركات والتجارة ، ورسم سياسة إنمائية شاملة إلى حد أقصى يقضي بتوجيه الاقتصاد توجيهاً مباشراً ،

وذلك وفقا للإيديولوجية التي يرتكز عليها النظام السياسي ، سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية .

ان حماية النقد الوطني هي من أولى مهمات الدولة ، وحتى أكثر الأنظمة مغالاة في الليبرالية تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر لحماية النقد من تدني قيمته . كما أن السلطات العامة تضع سياسات المواجهة البطالة وخلق فرص عمل جديدة ومعالجة الأزمات المعيشية ، كما تعمل على تقليص الفوارق والتفاوت بين مختلف المناطق والطبقات نظراً للانعكاسات السلبية التي تتركها على وحدة تماسك الشعب .

ان الدول الضعيفة اقتصادياً تعول على الدول القوية اقتصادياً في الحصول على القروض والمساعدات فيصبح اقتصادها تابعاً اقتصادياً وسياسياً للدول المانحة للقروض المساعدات.

اخيراً العلاقة بين الاقتصاد والسياسة متينة ، بحيث أصبح من الضروري الاستعانة بعلم الاقتصاد لفهم بعض الظواهر السياسية ، كما أن الاستعانة بعلم السياسية يساعد على فهم الابعاد السياسية للظواهر الاقتصادية .

سادساً : علاقة علم السياسية بالجغرافية : القرار الأسهم وبشكل كبير على دور السعر ما أن الاستعانة بعل زاهر الاقتصادية

ركز كثير من المفكرين انتباههم وبشكل كبير على دور المعطيات الجغرافية وتأثيرها في السياسة وعلى رأسهم جان بودان وابن خلدون و مونتسكيو ، كما اكدها العالم العربي ابن خلدون موضحاً أهميتها في قوتها وضعفها . وخاصة فيما يتعلق بتأثير البيئة الطبيعية على سلوك الأفراد والجماعات ونمط التجمعات البشرية والطرق المتبعة في تحصيل معاشها ، فظهر ما يسمى الجيوبوليتيك الذي اوجده العالم الألماني راتزل ، وذلك للدلالة على الأثر الكبير للمعطيات الجغرافية في الواقع السياس بشكل عام ، وحقل السياسة

الدولية بشكل خاص. وليبين أن سياسات الدول وعلاقاتها الدولية بعضها ببعض تتأثر إلى حد كبير بالجغرافية و الموقع الجغرافي ، فهي الأنشطة الإنسانية في سياقها المكاني التي تتضمن الأنماط والعلاقات فوق سطح الأرض . ثم تبعه ماكيندر العالم الجغرافي البريطاني الذي انطلق من القول أن أوروبا وأفريقيا وأسيا تشكل كتلة واحدة اسمها جزيرة العالم وخلص إلى الاستنتاج بان من يسيطر على وسط هذه الجزيرة أي روسيا ، يستطيع قيادة الجزيرة بكاملها ، وبالتالي العالم بأسره ، واستخدام مصطلح ومفهوم الجيوبوليتك كذريعة للتوسع الألماني في ظل الحكم النازي الهتلري .

ان أهمية العوامل الجغرافية نسبية ، لأن لكثير منها قد تم تجاوزه بسبب التطور التكنولوجي ، وخاصة في مجال المواصلات واستخراج الموارد الطبيعية وانتاج الموارد الزراعية . إن الإنسان في العصر الحديث استطاع أن يتغلب ويتحرر من عناصر المناخ ولم يعد من الضروري أن يسكن الإنسان إلى جانب الأنهار . لأن الإنسان ليس مجرد قطعة من الأرض التي يعيش عليها . إذ انه يجانب تكيفه وخضوعه لظروف البيئة الجغرافية فانه الكائن الوحيد الذي استطاع أن يخلق البيئة التي تلائمه .

ويظهر تأثير المتغيرات الجغرافية في السياسة الخارجية أو بالنسبة إلى الأنظمة نفسها ، فالموقع الجغرافي لبلدان كثيرة يشكل عنصراً أساسياً وحاسماً في سياستها ونظامها ، فتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بين الدول الكبرى ، فرض على العديد من الدول إتباع سياسات ملائمة أو منسجمة مع سياسة الدول العظمي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن الخروج من دائرة نفوذ الدول الكبرى كان ولا يزال بمثابة المقامرة الكبرى التي يمكن أن تعرض هذه الدول لكثير من الضغوط وأحياناً للغزو من قبل الدول الكبرى.

كما أن هناك كثيراً من الدول بحكم موقعها الجغرافي مضطرة لإتباع سياسة محددة وفقا لموازين القوى الإقليمية ، وبعضها معرض لتجاذب دولي بسبب موقعها الاستراتيجي أو

لوجود ثروات طبيعية فيها ، وهذا له دور كبير في رسم سياساتها الخارجية مثل دول الخليج العربي والقرن الأفريقي .

ويلعب العامل الجغرافي أحياناً دوراً رئيسياً في تشكيل النظام السياسي ، مثال سويسرا التي تتكون من مجموعة من الأودية في وسط جبال الألب اما ادى الى نشوء تجمعات بشرية من قوميات مختلفة في قلب هذه الأودية ، ادت العلاقة فيما بينها إلى قيام اتحاد فيدرالي .

إن البلدان ذات المساحات الشاسعة ، مثل أمريكا والبرازيل وألمانيا اعتمدت النظام الفيدرالي ، بسبب عدم قدرة الحكومة المركزية على إدارة شؤون البلاد في كافة المناطق بشكل مباشر .

والخلاصة هي أن للمعطيات الجغرافية أثرا كبيراً في شكل الدولة ونظامها السياسي ، وفي قوتها وعلاقاتها بغيرها من الدول .